



بين الولايات المتحدة وإيران لا تبدو روسيا في حيرة الاختيار. وما دامت الاحتمالات ضعيفة أو معدومة لتحقيق مكاسب من توافق مع واشنطن، تفضل موسكو التمسك بشراكتها مع طهران، حتى لو اضطررتها المواجهة بين الطرفين للانحياز تكتيكياً إلى إيران. هذا ما تبدي أخيراً في سوريا، إذ إن «بيان دانانغ» الأميركي – الروسي لم يعش سوى ساعات قبل أن تعلن موسكو موته الفعلي، وقد يكون السبب في أن واشنطن تعجلت وتوسّعت في شرحته حتى ظهر كأن الدولتين الكبريتين حسمتا خيارهما بتقليلص أو إنهاء الوجود الإيراني في سوريا.

لم يبقَ لهذا البيان أي أثر أو تأثير، لأن فلاديمير بوتين بادر إلى سلسلة إجراءات استخلصها من إحجام دونالد ترامب عن عقد اجتماع عمل معه، والاكتفاء ببيان مشترك يفترض أن يبقى مجرد عناوين عامة متواافق عليها، لكن الجانب الأميركي أخذه بعيداً كما لو أنه تعمّد ضرب اتفاقات كان بوتين توصل إليها لتوه في زيارته الأخيرة طهران. يُذكر أن موسكو قررت تأجيلاً بمثابة إلغاء لمؤتمر «حوار سوري» في سوتشي كبديل من مفاوضات جنيف لكنها جددت الإصرار عليه، كما أن الرئيس الروسي دعا نظيريه التركي والإيراني إلى قمة في سوتشي لتعزيز الشراكة الثلاثية، ثم أنه صعد الأداء العسكري ليس فقط بدعم الميليشيات الإيرانية لطرد «داعش» من البوكمال والاستيلاء عليها بل أيضاً في مساندة قوات النظام والميليشيات الإيرانية في هجمات على ريفي حلب وإدلب، وكذلك على الغوطة الشرقية التي قصفها طيران النظام (التابع رسمياً للقيادة

الروسية) بغاز الكلور، علماً بأن الغوطة من «مناطق خفض التصعيد» وفقاً لاتفاق مبرم مع الروس.

وهكذا، فإن موسكو لا تربط بقاء سورية دولة موحدة بخروج القوات الأجنبية (تحديداً الإيرانية) منها، وعلى رغم حفاظها على تنسيق مع واشنطن في الحرب على الإرهاب لا تلتزم حرفيًّا التفاهمات معها. بل إنها تدافع عن «شرعية» الوجود المليشياتي الإيراني بمعاودة طرح «لا شرعية» الوجود الأميركي في الشمال والجنوب السوريين. ولعل جدل الشرعيات يطرح نفسه بقوة الآن لأن الجميع، بمن فيهم نظام بشار الأسد، استمدّ «شرعية» من محاربة «داعش». وبما أن انتشار هذا التنظيم وسيطرته انتهاياً عملياً، فإن مرحلة «ما بعد داعش» تبدأ من جهة بتصفية الحسابات وتبادل الروس والأميركيين والإيرانيين اتهامات بمساعدة «الداعش» وتسهيل انسحاباتهم، وتُطلق من جهة أخرى صراعاً دولياً – إقليمياً في شأن الاستحقاق السياسي للتعامل مع الأزمة السورية الداخلية، وهي الأزمة الحقيقة التي ارتكب الأسد والإيرانيون والروس كل جرائم القتل والتهجير والتدمير من أجل طمسها وتهريبها.

استئناف القتال في الغوطة وريف حلب وإدلب معطوفاً على تبذيب صيغة «خفض التصعيد» في إدلب، وعلى أشكال جديدة من الحرب الباردة الروسية – الأميركيّة، ليست سوى مؤشرات إلى تقاطع مصالح اللاعبين عند التمديد للصراع في سورية وعليها. ولا شك في أن روسيا يهمّها أن تنهي الصراع لتتبنّى كيف ستستثمر تدخلها في سورية بعدما كان منحها أداءً لا يُتزّز العالم، وإنْ فشلت حتى الآن في جني ثمار هذا الابتزاز مع الطرف الذي يستهدفه، أي الولايات المتحدة، لكنه مكّنها فقط من إشهار «الفيفتو» في مجلس الأمن لحماية جرائم النظام و«شرعنته» استخدام السلاح الكيماوي. والمؤكّد أن إيران هي الأكثر استفادة من هذا التمديد، لأنها تراهن أساساً على الوقت وتقاوم الاقتراب من أي تسوية سياسية ما لم تضمن مسبقاً مصالح افتعلتها أو بالأحرى اخترعتها في بلد عربي ليس لها فيه أي روابط اجتماعية وعقارية قادرة على استيعاب وجودها وتبريره، ولم تبنِ فيه سوى تراث إجرامي قوامه القتل والتخرّب والتدمير والسرقة المنظمة للمساكن والأراضي سعياً إلى التغيير الديموغرافي، بل ليس لها فيه سوى تحالف سياسي مع نظام باع رئيسه البلد من أجل سلطته وطائفته، ولم يكن لها أي تواصل جغرافي معه وإن كانت مليشياتها حققت أخيراً ربطاً حدودياً بين القائم والبوكمال. أما نظام الأسد فهو مستفيدٌ طالما أن إطالة الصراع تمدد له في حكم سورية التي دمرها ويريد أيضاً مصادره مستقبلاً.

ما يدعم التمديد للصراع أن الطرف الآخر، الأميركي، أبلغ حلفاءه أخيراً أن العدو الآن هو إيران وأن ساحة المعركة المقبلة هي سورية. أي معركة؟ نظام الأسد أبلغ الأميركيين أنه لا يستطيع الاستغناء عن الإيرانيين أو إخراجهم، كونهم لا يصنعون «انتصارات» فحسب بل لا يزالون مصدره الرئيسي لتمويل أجهزته وعملياته، أي أنه مع حليفه ليس مخيّراً في قراراته. ومع أنه يرفض أي مشاريع إسرائيلية لضرب الإيرانيين وأتباعهم إلا أنه لا يملك إمكانات لصدها وإفشالها. وعلى رغم أن الجانبين الروسي والأميركي التقى في النقاش على تقييم مشترك للخطر الإيراني ودوره في تعطيل أي وقف لإطلاق النار وأي بداية نجاح للتفاوض السياسي، إلا أن الأميركيين لم يسمعوا من الروس سوى وعود وتعهدات ولم يروا على الأرض سوى ما يحقق للإيرانيين أهدافهم كما حدّوها. لذلك، خلصت واشنطن إلى ما بات العديد من مصادرها يعتبره «لامصادقة روسية» سواء في تنفيذ الوعود أو احترام التفاهمات. والأرجح أن هذا التوصيف الأميركي يُسقط أو يتّجاهل عمداً ما يطلبه الروس مقابل ضبط الإيرانيين أو تحجيم وجودهم في سورية.

كان الجانب الأميركي تبني كل «الخطوط الحمر» الإسرائيلية التي أبلغت إلى موسكو وطهران عبر قنوات عدّة، وهي تتعلّق بـ: معمل مصياف للأسلحة بما فيها الكيماوية، ومصنع صواريخ لـ «حزب الله» في لبنان، وتفطية روسية وأسدية لقوافل «سلاح نوعي» لـ «حزب الله» يُعتقد أنها نقلت معدات مصنع للصواريخ، وإطلاق صاروخ «سام 5» على إحدى الطائرات الإسرائيليّة، فضلاً عن تهديد «الحشد الشعبي» العراقي مصالح إسرائيلية نفطية واستثمارية في كردستان العراق. لكن واشنطن أضافت مأخذ آخر على موسكو جعلتها تستنتاج أنّ الروس يتّعّدون ولا يلتزمون أو أنّهم غير قادرّين على تنفيذ ما يتعهّدونه. ومن ذلك مثلاً، وفقاً للمصادر الأميركيّة، 1) أنّ ثمة «اتفاقاً» (غير معلن) مع روسيا على منع اتصال الميليشيات عبر الحدود السوريّة – العراقيّة لكنه حصل، و2) أنّ الاتفاق (المعلن) على منع أيّ وجود إيراني في جنوب غربي سوريا لم يُحترم لكن الروس حاججو بالعكس إلى أنّ أبرز الأميركيّون صوراً ظهر عناصر إيرانية وميليشياتية تلبّس زيّ قوات النظام، و3) أنّ تفاهماً حصل غداة قصف خان شيخون (4 نيسان/أبريل الماضي) على منع نظام الأسد أو أيّ جهة من تكرار استخدام السلاح الكيماوي لكن الروس لم يلتزموا بل لجأوا أخيراً ثلث مرات متتالية إلى «الفيتو» لإنهاء عمل لجنة التحقيق الدولي بغية إغلاق الملف وتعطيل الاتهامات الموجّهة إلى النظام...

كان بين ما أفصّح عنه وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران، بعد اجتماعهم في أنطاليا تحضيراً لقمة سوتشي، أنّهم أجرّوا تقويمًا للوضع الميداني في ظل خطة «خفض التصعيد» وتداولوا في الهيكل السياسي المستقبلي لسوريا. اللافت أنّهم لم يدعوا زميلهم وزير النظام على رغم أنّ اثنين منهم حليفان له، أمّا ثالثهم التركي فقطع شوطاً مهمّاً في التقارب معهما والابتعاد عن حليفه الأكبر الأميركي وكلّ ما يهمه الآن أن يكون إلى طاولة المساومات. لم يسبق أن دعي الأسد إلى «قمة» مع حليفه، ودلالة ذلك أنّهما بدورهما يعرّفان أنّ سوريا لم تعد سوى ملعب لهما وأنّ «شرعية» الأسد مجرّد كرة يتقاذفانها. وهذا ما تطمح روسيا إلى تحقيقه في تركيبة المعارضة ووفدّها المفاوض في جنيف، لكن احتمالات نجاحها تبقى ضئيلة، فـ «معارضو منصة موسكو» أقلية بين المدعّوين إلى اجتماع الرياض، كما أنّ المنافسة والصراع مع واشنطن لا بد أن ينعكسا على أعماله ونتائجها.

المصادر:

صحيفة الحياة